

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

عدد 24

السنة 133

الجمعة 10 رمضان 1410 - 6 افريل 1990

صدر حديثاً عن
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
مجموعة النصوص المتعلقة
بتنظيم التجارة بتونس
1990

المحتوى

القوانين

- قانون عدد 26 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالترخيص للدولة في الإكتتاب في الزيادة في رأس مال شركة فسفاط قفصة 482
- قانون عدد 27 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بختم الميزانية لسنة 1985 482
- قانون عدد 28 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي الخاصة بمجلس الشورى 487
- قانون عدد 29 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على تعديل الفصل الحادي عشر من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي الخاص بتنظيم الأمانة العامة 487
- قانون عدد 30 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على الإتفاقية الخاصة بالنقل للأشخاص والبضائع المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية 487
- قانون عدد 31 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق بشأن النقل الجوي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية 488
- قانون عدد 32 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية النقل البحري المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية 488
- قانون عدد 33 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على الإتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية لتنمية التعاون الاقتصادي 488
- قانون عدد 34 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على الاتفاق التجاري المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية 488
- قانون عدد 35 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية التعاون الصناعي المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية 488
- قانون عدد 36 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون علمي وتكنولوجي مبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية 488
- قانون عدد 37 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق للتعاون وتبادل الخبراء في مجال الخدمة المدنية المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة سلطنة عمان 489
- قانون عدد 38 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الشباب والرياضة المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر 489

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

- 489 تسمية عضو للحكومته
الوزارة الأولى

- 489 أمر عدد 557 لسنة 1990 مؤرخ في 30 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 442 لسنة 1989 المؤرخ في 22 أبريل 1989 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية

وزارة الدفاع الوطني

- 491 قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة حسب الشهادت لانتداب مترشح مجاز في الحقوق قانون عام تونسي ومترشح متحصل على شهادة الدراسات العليا في التجارة من المعهد الأعلى للتجارة برتبة ملازم مباشر

وزارة الداخلية

- 491 أمر عدد 540 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بسحب الانتفاع بمنحة الاستمرار المحدثة الأمر عدد 2118 لسنة 1988 المؤرخ في 29 ديسمبر 1988 لفائدة أعوان السلك الطبي والموازي للطبي العاملين كامل الوقت بوزارة الصحة العمومية على نظرائهم في حالة الحاق لدى وزارة الداخلية

وزارة الاقتصاد المالية

- 492 أمر عدد 541 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتخفيض المعاليم النيوانية وتوقيف الأداء على القيمة المضافة عند توريد معجون الطماطم
492 أمر عدد 542 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتوقيف الأداء على القيمة المضافة عند توريد الأفراخ التي سنها يوم واحد المعدة لإعطاء الدواجن المنتجة وبيض الدجاج المعد للترقيد
492 قرار من وزير الاقتصاد والمالية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرتين بالمواد احدهما خارجية والأخرى داخلية لانتداب متفقدتين للشؤون الاقتصادية
492 قرار من وزير الاقتصاد والمالية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرتين بالمواد احدهما خارجية والأخرى داخلية لانتداب مراقبين للشؤون الاقتصادية

وزارة الفلاحة

- 493 أمر عدد 558 لسنة 1990 مؤرخ في 30 مارس 1990 يتعلق باتمام الأمر عدد 779 لسنة 1987 المؤرخ في 21 ماي 1987 القاضي بتنظيم وزارة الفلاحة

وزارة املاك الدولة

- 493 تسمية مكلف بمأمورية

وزارة التجهيز والاسكان

- 493 قرار من وزير التجهيز والاسكان مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بفتح امتحان مهني لترسيم الأعوان الوقيتين من الصنف « ب » في رتبة كاتب تصرف
494 قرار من وزير التجهيز والاسكان مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بفتح امتحان مهني لترسيم الأعوان الوقيتين من الصنف « ب » في رتبة كاتب مديرية
494 قرار من وزير التجهيز والاسكان مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بفتح امتحان مهني لترسيم الأعوان الوقيتين من الصنف « ج » في رتبة مستكتب ادارة
494 قرار من وزير التجهيز والاسكان مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بفتح امتحان مهني لترسيم الأعوان الوقيتين من الصنف « ج » في رتبة راقن
494 قرار من وزير التجهيز والاسكان مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بفتح امتحان مهني لترسيم الأعوان الوقيتين من الصنف « د » في رتبة حاجب

وزارة النقل

- 495 تسمية متصرفين ممثلين للدولة بمجلس ادارة الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية

وزارة المواصلات

- 495 قائمة الأعوان الذين ستقع ترقيتهم الى رتبة مسير رئيس
- 495 قائمة الأعوان الذين ستقع ترقيتهم الى رتبة مراقب

وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي

- 495 أمر عدد 543 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 685 لسنة 1981 المؤرخ في 19 ماي 1981 المتعلق بضبط مهام ومشمولات كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس ونظام الدراسات والإمتحانات بها
- 496 أمر عدد 544 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 956 لسنة 1980 المؤرخ في 19 جويلية 1980 المتعلق بأحداث تفقدية المصالح الإدارية والمالية بوزارة التربية القومية
- 496 أمر عدد 545 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 269 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 110 لسنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 1973 المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بأعضاء هيئة التفقد البيداغوجي بوزارة التربية القومية
- 497 أمر عدد 546 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 270 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 المتعلق بكيفية انتداب وتأجير أعوان وقتيين بوزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
- 497 تسمية مكلف بأمورية

وزارة الصحة العمومية

- 497 قرار من وزير الصحة العمومية مؤرخ في 29 مارس 1990 يتعلق بتنظيم مناظرة انتداب أطباء المستشفيات
- 498 قرار من وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة العمومية مؤرخ في 30 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة لانتداب أساتذة محاضرين مبرزين في الطب بكلية الطب بتونس

وزارة الشؤون الإجتماعية

- 499 أمر عدد 548 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بضبط أساليب احتساب اشتراكات الصيادين البحريين المستقلين وصغار المجهزين وتوزيع نسبة الاشتراك بين أنظمة الضمان الإجتماعي
- 499 أمر عدد 549 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتحديد تاريخ المطالبة بدفع القسط الثالث من مساهمات المؤجرين في الضمان الإجتماعي المرتبطة بادماج المنح التكميلية الوقئية
- 499 أمر عدد 559 لسنة 1990 مؤرخ في 30 مارس 1990 يتعلق بالحاق ادارة طب الشغل والأمراض المهنية بوزارة الشؤون الإجتماعية
- 500 تسمية مكلفين بأمورية
- 500 قرار من وزير الشؤون الإجتماعية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة خارجية وداخلية بالمواد لانتداب متفقدني الشغل
- 500 قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرتين بالمواد احدهما خارجية والأخرى داخلية لانتداب متصرفين للشؤون الإجتماعية
- 500 قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالمواد لانتداب مرشدين اجتماعيين

القوانين

- تحويل ديون عمومية حل أجلها في سنة 1988 : 6 600 000 د
- تحويل ديون عمومية حل أجلها في سنة 1989 : 8 000 000 د
- تحويل قروض على العنوان الثاني لسنة 1988 : 19 697 000 د
- تحويل قروض الخزينة الممنوح الى شركة فسفاط قفصة :
10 700 000 د
- اعتمادات مخصصة لشركة فسفاط قفصة بعنوان سنة 1989 :
7 492 000 د
- ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة .
- تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

قانون عدد 26 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بالترخيص للدولة في
الإكتتاب في الزيادة في رأس مال شركة فسفاط قفصة . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - رخص لوزير الاقتصاد والمالية القائم في حق الدولة الإكتتاب
في الزيادة في رأس مال شركة فسفاط قفصة في حدود اثنين وخمسين مليوناً
وأربعمئة وتسع وثمانين ألف دينار (52 489 000 د) مفصلة على النحو
التالي :

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 27 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بحجم ميزانية لسنة 1985 . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - ختمت ميزانية الدولة لسنة 1985 على الصورة الآتية وحسب الشروط المقررة بالفصول 44 ، 45 ، 46 ، و 47 من القانون عدد 53 لسنة
1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والفصل 7 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بإصدار
مجلة المحاسبة العمومية المنقح بالفصل 107 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1983 .

الفقرة الأولى : العنوان الأول الميزانية الاعتيادية

أ - ميزانية الدولة

- (1) بلغت جملة تقديرات الموارد الاعتيادية ما قدره 1.885.000.000.000 د
- بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره 1.859.044.584.895 د
- بما في ذلك مبلغ من موارد الخزينة قدره 33.184.677,848 د
- لتمويل المصاريف الاعتيادية .
- وسجلت الاستخلاصات عند ختم ميزانية سنة 1985 نقصاً بالنسبة للتقديرات بما قدره 25.955.415.105 د -
- (2) بلغت الاعتمادات المفتوحة في سنة 1985 بعنوان المصاريف الاعتيادية ما قدره 1.885.000.000.000 د
- لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ 1.859.044.584.895 د
- مما أسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها 25.955.415.105 د
- يقع الغاؤها .
- (3) تساوي جملة الاستخلاصات المبينة أعلاه اي 1.859.044.584.895 د
- الدفعات الحاصلة خلال سنة 1985 لفائدة دائني الدولة التي بلغت حسب الجدول عدد 1 الملحق لهذا ما قدره 1.859.044.584.895 د

ب - الميزانيات الملحقة

الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف

- (1) بلغت جملة تقديرات الموارد الاعتيادية ما قدره 75.500.000.000 د
- بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره 74.142.372.471 د
- وسجلت الاستخلاصات عند ختم ميزانية سنة 1985 نقصاً بالنسبة للتقديرات قدره 1.357.627.529 د -
- (2) بلغت الاعتمادات المفتوحة سنة 1985 بعنوان المصاريف الاعتيادية ما قدره 75.500.000.000 د
- لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ 69.577.857.115 د
- مما أسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها 5.922.142.885 د
- يقع الغاؤها .
- (3) وتبين المقارنة بين جملة الاستخلاصات المبينة أعلاه اي 74.142.372.471 د
- والدفعات الحاصلة خلال سنة 1985 لفائدة دائني الدولة التي لم تبلغ الا ما قدره 69.577.857.115 د
- ان الاستخلاصات قد تجاوزت الدفعات بمبلغ قدره 4.564.515.356 د
- احيل للحساب القار لتسبقات الخزينة حسب الجدول عدد 2 الملحق لهذا .

الميزانية الملحقة للاذاعة والتلفزة التونسية

- (1) بلغت جملة تقديرات الموارد الاعتيادية ما قدره 10.098.000.000 د
- بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره 12.315.774.500 د

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

د	2.217.774.500	وسجلت الاستخلاصات عند ختم ميزانية سنة 1985 زيادة بالنسبة للتقديرات قدرها
د	10.098.000.000	(2) بلغت الاعتمادات المفتوحة سنة 1985 بعنوان المصاريف الاعتيادية ما قدره
د	9.592.343.664	لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	505 656.336	مما اسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها
		يقع الغاؤها .
د	12.315.774.500	(3) وتبرز المقارنة بين جملة الاستخلاصات المبينة اعلاه اي
د	9.592.343.664	والدفعات الحاصلة خلال سنة 1985 لفائدة دائتي الدولة التي لم تبلغ الا ما قدره
د	2.723.430.836	ان الاستخلاصات قد تجاوزت الدفعات بمبلغ قدره
		احيل للحساب القار لتسبيقات الخزينة حسب الجدول عدد 3 الملحق لهذا .

الفقرة الثانية : العنوان الثاني ميزانية التجهيز

ا - ميزانية التجهيز (الجزء الاول)

- ميزانية الدولة

د	1.106.000.000.000	(1) بلغت جملة تقديرات موارد التنمية ما قدره
د	1.109.595.525.398	بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره
د	3.595.525.398	وسجلت جملة موارد التنمية الحاصلة زيادة بالنسبة للتقديرات قدرها
د	1.106.000.000.000	(2) بلغت الاعتمادات المفتوحة خلال سنة 1985 بعنوان مصاريف التجهيز ما قدره
د	1.060.040.472.313	لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	45.959.527.687	مما اسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها
		يقع الغاؤها .
د	1.109.595.525.398	(3) ان جملة موارد التنمية المذكورة اعلاه قد بلغت
د	1.060.040.472.313	بينما بلغت الدفعات الحاصلة سنة 1985
د	49.555.053.085	وبذلك تجاوزت الاستخلاصات الدفعات بمبلغ قدره
		احيل للحساب القار لتسبيقات الخزينة حسب الجدول عدد 1 الملحق لهذا .

- الميزانيات الملحقة

- الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف

د	28.500.000.000	(1) بلغت جملة تقديرات موارد التنمية ما قدره
د	26.092.600.000	بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره
د	- 2.407.400.000	وسجلت جملة موارد التنمية الحاصلة نقصا بالنسبة للتقديرات قدره
د	28.500.000.000	(2) بلغت الاعتمادات المفتوحة خلال سنة 1985 بعنوان مصاريف التجهيز ما قدره
د	26.029.125.160	لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	2.470.874.840	مما اسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها
		يقع الغاؤها .
د	26.092.600.000	(3) ان جملة موارد التنمية المذكورة اعلاه قد بلغت
د	26.029.125.160	بينما بلغت الدفعات الحاصلة سنة 1985
د	63.474.840	وبذلك تجاوزت الاستخلاصات الدفعات بمبلغ قدره
		احيل للحساب القار لتسبيقات الخزينة حسب الجدول عدد 2 الملحق لهذا .
		الميزانية الملحقة للاذاعة والتلفزة التونسية
د	2.450.000.000	(1) بلغت جملة تقديرات موارد التنمية ما قدره
د	2.250.000.000	بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره
د	- 200.000.000	وسجلت جملة موارد التنمية الحاصلة نقصا بالنسبة للتقديرات قدره
د	2.450.000.000	(2) بلغت الاعتمادات المفتوحة خلال سنة 1985 بعنوان مصاريف التجهيز ما قدره
د	2.160.161.273	لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	289.838.727	مما اسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها
		يقع الغاؤها .
د	2.250.000.000	(3) ان جملة موارد التنمية المذكورة اعلاه قد بلغت
د	2.160.161.273	بينما بلغت الدفعات الحاصلة سنة 1985
د	89.838.727	وبذلك تجاوزت الاستخلاصات الدفعات بمبلغ قدره
		احيل للحساب القار لتسبيقات الخزينة حسب الجدول عدد 3 الملحق لهذا .

ب - ميزانية التجهيز (الجزء الثاني)

ميزانية الدولة

د	79.233.124.311	(1) بلغت جملة استخلاصات الموارد ذات الاستعمال الخاص
		بما في ذلك مبلغ قدره 35.249.972.227 د وقع ترسيمه من جديد من سنة 1984 الى سنة 1985
د	30.032.044.755	(2) لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	49.201.079.556	(3) مما اسفر عن فواضل قدرها
		رسمها القابض العام للخزينة التونسية من جديد بحسابات سنة 1986 بالفصول المفتوحة لهذا الغرض بالعنوان الثاني الجزء الثاني من ميزانية المقايض حسب الجدول عدد 1 المصاحب لهذا .

الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف

د	7.298.256.215	(1) بلغت جملة الاستخلاصات للموارد ذات الاستعمال الخاص ما قدره
		بما في ذلك مبلغ قدره 2.777.655.252 د وقع ترسيمه من جديد من سنة 1984 الى سنة 1985 .
د	2.044.016.613	(2) لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	5.254.239.602	(3) مما اسفر عن فواضل قدرها
		رسمها المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف من جديد بحسابات سنة 1986 بالفصول المفتوحة لهذا الغرض بالعنوان الثاني الجزء الثاني من ميزانية المقايض حسب الجدول عدد 2 المصاحب لهذا .

الميزانية الملحقه للاذاعة والتلفزة التونسية

د	18.017.113	1) بلغت فواضل الموارد ذات الاستعمال الخاص التي نقلت من سنة 1984 الى سنة 1985 ما قدره
د	—	2) لم يقع استعمالها خلال هذه السنة
د	18.017.113	3) مما اسفر عن فواضل قدرها

رسمها القايض العام للخزينة التونسية من جديد بحسابات سنة 1986 بالفصول المفتوحة لهذا الغرض بالعنوان الثاني الجزء الثاني من ميزانية المقايض حسب الجدول عدد 3 المصاحب لهذا .

الفقرة الثالثة : المؤسسات العمومية

أ - المؤسسات العمومية الملحقه ميزانيتها ترتيبيا لميزانية الدولة

د	142.373.400.000	1) بلغت جملة تقديرات الموارد الاعتيادية للمؤسسات العمومية الملحقه ميزانيتها ترتيبيا لميزانية الدولة بما قدره
د	139.197.149.037	بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره
د	142.373.400.000	2) بلغت الاعتمادات المفتوحة لسنة 1985 بعنوان المصاريف الاعتيادية ما قدره
د	132.389.910.901	لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	9.983.489.099	مما اسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها
			يقع الغاؤها .
د	139.197.149.037	3) وتبرز المقارنة بين جملة الاستخلاصات المبينة اعلاه اي
د	132.389.910.901	والدفعوات الحاصلة خلال سنة 1985 لفائدة دائني المؤسسات العمومية والتي لم تبلغ الا ما قدره
د	6.807.238.136	ان الاستخلاصات تجاوزت الدفعوات بمبلغ قدره

يخصم من هذه الفواضل ما قدره 706.091.364 د يقع الحاقه ضمن موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية طبقا للفصل الوحيد من القانون عدد 51 لسنة 1983 المؤرخ في 10 جوان 1983 المتعلق باتمام القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الاساسي للميزانية .

تحال الفواضل الصافية اي 6.101.146.772 د للحساب القار لتسبقات الخزينة ، حسب الجدول عدد 4 مثلث المصاحب لهذا .

ب - المؤسسات العمومية التابعة ميزانيتها المصالح الملحقه

د	1.853.000.000	1) بلغت جملة تقديرات الموارد الاعتيادية للمؤسسات العمومية التابعة ميزانيتها المصالح الملحقه بما قدره
د	1.725.963.630	بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره
د	1.853.000.000	2) بلغت الاعتمادات المفتوحة في سنة 1985 بعنوان المصاريف الاعتيادية ما قدره
د	1.498.170.082	لم يقع استعمالها خلال هذه السنة الا بمبلغ
د	354.829.918	مما اسفر عن فواضل في الاعتمادات قدرها
			يقع الغاؤها .
د	1.725.963.630	3) وتبرز المقارنة بين جملة الاستخلاصات المبينة اعلاه اي
د	1.498.170.082	والدفعوات الحاصلة خلال سنة 1985 لفائدة دائني المؤسسات المذكورة اعلاه والتي لم تبلغ الا ما قدره
د	227.793.548	ان الاستخلاصات تجاوزت الدفعوات بمبلغ قدره

تحال للحساب القار لتسبقات الخزينة حسب الجدول عدد 4 مكرر المصاحب لهذا .

الفقرة الرابعة : المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج

د	17.885.784.464	1) ان المقارنة بين جملة المقايض الحاصلة اي
د	17.373.183.211	2) والدفعوات لفائدة دائني المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج خلال سنة 1985 والتي لم تبلغ الا ما قدره
د	514.521.972	تبرز ان فواضل المقايض بلغت
د	1.920.719	بينما بلغت فواضل الدفعوات ما قدره
			تحال فواضل المقايض للحساب القار لتسبقات الخزينة حسب الجدول عدد 5 المصاحب لهذا .
د	1.920.719	وتقع تسوية فواضل الدفعوات من موارد الخزينة بخضم قدره

الفقرة الخامسة : الحسابات الخاصة بالخزينة

د	476.342.000.000	1) بلغت جملة تقديرات موارد الحسابات الخاصة بالخزينة ما قدره
د	549.613.435.779	بينما بلغت جملة الاستخلاصات ما قدره
			بما في ذلك مبلغ قدره 115.581.130.294 د وقع ترسيمة من جديد من سنة 1984 الى سنة 1985 .
د	476.342.000.000	2) بلغت الاعتمادات المفتوحة في سنة 1985 بعنوان مصاريف الحسابات الخاصة بالخزينة ما قدره
د	414.426.069.189	بينما بلغت الدفعوات ما قدره
د	61.915.930.811	وبذلك تجاوزت التقديرات الدفعوات بما قدره
			يقع الغاؤها .
د	549.613.435.779	3) وتبرز المقارنة بين جملة الاستخلاصات المبينة اعلاه اي
د	414.426.069.189	والدفعوات الحاصلة خلال سنة 1985 لفائدة دائني الحسابات الخاصة بالخزينة والتي لم تبلغ الا ما قدره
د	135.187.366.590	ان الاستخلاصات تجاوزت الدفعوات بمبلغ قدره

نقل الى سنة 1986 بالحسابات المتعلقة به حسب الجدول عدد 6 المصاحب لهذا .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

جدول عدد 1
حساب الميزانية العامة للدولة
لسنة 1985

دنانير

العنوان الثاني الجزء الثاني المصاريف على الموارد المعدة لاستعمال خاص	العنوان الثاني الجزء الاول المصاريف التي تحمل على موارد التنمية	العنوان الاول المصاريف التي تحمل على الموارد الاعتيادية	المقاييس
79.233.124.311	1.106.000.000.000	1.885.000.000.000	بلغت تقديرات المقاييس
79.233.124.311	1.109.595.525.398	1.859.044.584.895	بلغت استخلاصات السنة
-	+ 3.595.525.398	- 25.955.415.105	اي بفارق بالزيادة او بالنقص للمقاييس
79.233.124.311	1.106.000.000.000	1.885.000.000.000	المصاريف
30.032.044.755	1.060.040.472.313	1.859.044.584.895	بلغت تقديرات المصاريف
49.201.079.556	45.959.527.687	25.955.415.105	بلغت دفعوات السنة
79.233.124.311	1.109.595.525.398	1.859.044.584.895	كانت الدفعوات اقل من التقديرات بـ
30.032.044.755	1.060.040.472.313	1.859.044.584.895	التخصيص
49.201.079.556	49.555.053.085	-	استخلاصات السنة
			مصاريف السنة
			فواضل السنة

جدول عدد 2
حساب الميزانية الملحقه لسنة 1985
وزارة النقل والمواصلات : الجزء الثاني : البريد والبرق والهاتف

العنوان الثاني الجزء الثاني المصاريف على الموارد المعدة لاستعمال خاص	العنوان الثاني الجزء الاول المصاريف التي تحمل على موارد التنمية	العنوان الاول المصاريف التي تحمل على الموارد الاعتيادية	المقاييس
7.298.256.215	28.500.000.000	75.500.000.000	بلغت تقديرات المقاييس
7.298.256.215	26.092.600.000	74.142.372.471	بلغت استخلاصات السنة
-	- 2.407.400.000	- 1.357.627.529	اي بفارق بالزيادة او بالنقص للمقاييس
7.298.256.215	28.500.000.000	75.500.000.000	المصاريف
2.044.016.613	26.029.125.160	69.577.857.115	بلغت تقديرات المصاريف
5.254.239.602	2.470.874.840	5.922.142.885	بلغت دفعوات السنة
7.298.256.215	26.092.600.000	74.142.372.471	كانت الدفعوات اقل من التقديرات بـ
2.044.016.613	26.029.125.160	69.577.857.115	التخصيص
5.254.239.602	63.474.840	4.564.515.356	استخلاصات السنة
			مصاريف السنة
			فواضل السنة

جدول عدد 3
حساب الميزانية الملحقه لسنة 1985
الاذاعة والتلفزة التونسية

دنانير

العنوان الثاني الجزء الثاني المصاريف على الموارد المعدة لاستعمال خاص	العنوان الثاني الجزء الاول المصاريف التي تحمل على موارد التنمية	العنوان الاول المصاريف التي تحمل على الموارد الاعتيادية	المقاييس
18.017.113	2.450.000.000	10.098.000.000	بلغت تقديرات المقاييس
18.017.113	2.250.000.000	12.315.774.500	بلغت استخلاصات السنة
-	- 200.000.000	+ 2.217.774.500	اي بفارق بالزيادة او بالنقص للمقاييس

العنوان الثاني الجزء الثاني المصاريف على الموارد المعدة لاستعمال خاص	العنوان الثاني الجزء الاول المصاريف التي تحمل على موارد التنمية	العنوان الاول المصاريف التي تحمل على الموارد الاعتيادية	
18.017.113	2.450.000.000	10.098.000.000	المصاريف
—	2.160.161.273	9.592.343.664	بلغت تقديرات المصاريف
18.017.113	289.838.727	505.656.336	بلغت دفعوات السنة
18.017.113	289.838.727	505.656.336	كانت الدفعوات اقل من التقديرات بـ
18.017.113	2.250.000.000	12.315.774.500	التلخيص
—	2.160.161.273	9.592.343.664	استخلاصات السنة
18.017.113	89.838.727	2.723.430.836	مصاريف السنة
			فواضل السنة

جدول عدد 4
حساب ميزانية المؤسسات العمومية
لسنة 1985

دنانير

الفواضل		المصاريف	المقاييس	التقديرات النهائية 1985		تقديرات 1985		تقديرات 1985	
-	+	الحاصلة 1985	الحاصلة 1985	للمصاريف	للمقاييس	المصاريف	المقاييس	المصاريف	المقاييس
6.807.238.136		132.389.910.901	139.197.149.037	142.373.400.000	142.373.400.000	- 372.600.000	- 372.600.000	142.746.000.000	142.746.000.000
				نواضل الاعتمادات 9.983.489.099					

جدول عدد 4 مكرر
حساب الميزانيات الملحقه
ترتيباً بالميزانيات الملحقه
لسنة 1985

دنانير

الفواضل		المصاريف	المقاييس	التقديرات النهائية 1985		تقديرات 1985		تقديرات 1985	
-	+	الحاصلة 1985	الحاصلة 1985	للمصاريف	للمقاييس	المصاريف	المقاييس	المصاريف	المقاييس
227.793.548		1.498.170.082	1.725.963.630	1.853.000.000	1.853.000.000	—	—	1.853.000.000	1.853.000.000
				نواضل الاعتمادات 354.829.918					

جدول عدد 4 مثلث
حساب خاص بفواضل المؤسسات العمومية لسنة 1985

تطبيق أحكام الفصل الوحيد من القانون عدد 51 لسنة 1983 المؤرخ في 10 جوان 1983 المتعلق باتمام القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية .

دنانير

الفواضل الصافية التي ستحال للخزينة	الفارق بالزيادة بالنسبة للمقاييس الحاصلة	الفواضل الحاصلة في 31 ديسمبر 1985
6.101.146.772	706.091.364	6.807.238.136

جدول عدد 5
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الاول)
جدول المقايض والمصاريف لسنة 1985

دنانير		المصاريف الحاصلة 1985	المقايض الحاصلة 1985	الاعتمادات النهائية 1985	التتحيات 1985	الاعتمادات المنفوحة 1985
-	+					
- 1.920.719	514.521.972	17.373.183.211	17.885.784.464	17.885.784.464	1.308.120.075	16.577.664.389

جدول عدد 6
حساب الاموال الخاصة بالخزينة لسنة 1985

دنانير		مقايض 1985	فواضل مقايض 1984 ترسم من جديد	جملة التقديرات 1985	جملة التقديرات 1985	التتحيات	التقديرات الاولى 1985
فواضل ترسم من جديد	دفوعات 1985	جملة مقايض 1985	مقايض 1985	فواضل مقايض 1984 ترسم من جديد	المقايض	المصاريف	المقايض
135.187.366.590	414.426.069.189	549.613.435.779	434.032.305.485	115.581.130.294	476.342.000.000	476.342.000.000	1.539.000.000
		نواضل اعتمادات 61.915.930.811					

العامه والموافق عليه من قبل مجلس الرئاسة بموجب قراره المؤرخ في 23 جانفي 1990 .
ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 افريل 1990 .

زين العابدين بن علي

قانون عدد 30 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الخاصة بالنقل للأشخاص والبضائع المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالنقل للأشخاص والبضائع الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 8 ديسمبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 افريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 28 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي الخاصة بمجلس الشورى . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي المصاحب لهذا القانون ، والموافق عليه من قبل مجلس الرئاسة بموجب قراره المؤرخ في 23 جانفي 1990 .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 افريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 29 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على تعديل الفصل الحادي عشر من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي الخاص بتنظيم الأمانة العامة . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على تعديل الفصل الحادي عشر من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي المصاحب لهذا القانون والمتعلق بتنظيم الأمانة العامة . (1)

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 31 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق بشأن النقل الجوي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على اتفاق بشأن النقل الجوي الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 8 ديسمبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 34 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بالمصادقة على الاتفاق التجاري المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على الاتفاق التجاري الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 8 ديسمبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 35 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية للتعاون الصناعي المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على اتفاقية للتعاون الصناعي الملحق بهذا القانون والمبرمة بتونس في 8 ديسمبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 36 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون علمي وتكنولوجي مبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على اتفاق تعاون علمي وتكنولوجي الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 8 ديسمبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 33 لسنة 1990 مؤرخ في 2 أفريل 1990 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية لتنمية التعاون الاقتصادي . (1)

باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمبرمة بتونس في 8 ديسمبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية والمتعلقة بتنمية التعاون الاقتصادي .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 أفريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 38 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الشباب والرياضة المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر. (1)
باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،
يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على اتفاق تعاون في مجال الشباب والرياضة الملحق بهذا القانون والمبرم بالدوحة في 12 اكتوبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 افريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

قانون عدد 37 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 يتعلق بالمصادقة على اتفاق للتعاون وتبادل الخبراء في مجال الخدمة المدنية المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة سلطنة عمان . (1)
باسم الشعب ،

وبعد موافقة مجلس النواب ،
يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على اتفاق للتعاون وتبادل الخبراء في مجال الخدمة المدنية الملحق بهذا القانون والمبرم بمسقط في 10 اكتوبر 1989 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة سلطنة عمان .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 2 افريل 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس 1990 .

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

تسمية

بمقتضى امر عدد 560 لسنة 1990 مؤرخ في 2 افريل 1990 :

كلف السيد محسن بوجبل كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة بقطاع الصيد البحري .

الوزارة الأولى

صفقات عمومية

امر عدد 557 لسنة 1990 مؤرخ في 30 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الامر عدد 442 لسنة 1989 المؤرخ في 22 افريل 1989 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .

ان رئيس الجمهورية ،

باقتراح من الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق باصدار مجلة المحاسبة العمومية وخاصة الفصول 105 و 274 و 286 منها .
وعلى القانون الاساسي للبلديات الصادر بمقتضى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 .

وعلى القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الاساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية .

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية وخاصة الفصول من 18 الى 22 منه .

وعلى القانون الاساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية .

وعلى الامر عدد 280 لسنة 1989 المؤرخ في 10 فيفري 1989 المتعلق بضبط شروط تطبيق الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الاساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية .

وعلى الامر عدد 442 لسنة 1989 المؤرخ في 22 افريل 1989 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .

وعلى رأي وزير الاقتصاد والمالية .

وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الآتي نصه :

الفصل الاول - الغيت الفصول 79 و 99 و 102 و 105 و 107 و 108 و 109 من الامر عدد 442 لسنة 1989 المؤرخ في 22 افريل 1989 المشار اليه اعلاه وعوضت بالاحكام التالية :

الفصل 79 (جديد) - يجب على صاحب الصفقة ان يقوم بنفسه بتنفيذ الصفقة ولا يمكن ان يساهم بها في شركة ولا ان يكلف غيره بتنفيذها كليا او جزئيا الا بعد الحصول على ترخيص كتابي مسبق من طرف الادارة او المنشأة العمومية المعنية .

وكل تغيير للمقال الثانوي يجب ان يحصل كتابيا على موافقة الادارة او المنشأة العمومية المعنية .

واذا اخذ تقييم المقاول الثانوي بعين الاعتبار في اختيار صاحب الصفقة في عملية فحص العروض او في المفاوضات فان كل تغيير لهذا المقاول الثانوي يجب ان يبلغ الى لجنة الصفقات ذات النظر وذلك بعد قبوله من طرف الادارة او المنشأة العمومية المعنية .

وفي جميع الحالات يبقى صاحب الصفقة مسؤولا شخصيا عن الخدمات التي ينجزها من يكلفهم من المقاولين الثانويين كما لو كان انجزها بنفسه .

واذا اتفق صاحب الصفقة مع مقاول ثانوي او ساهم بالصفقة في شركة بدون ان يحصل على الترخيص المشار اليه اعلاه ، فانه يمكن ان تطبق عليه التدابير المنصوص عليها بالفصل 83 من هذا الامر بدون التنبيه عليه مسبقا .

الفصل 99 (جديد) - تعرض على الراي المسبق للجنة العليا للصفقات مع مراعاة احكام الفقرة الاخيرة من الفصل 107 من هذا الامر .

(2) الصفقات المبرمة على اساس تقارير فحص العروض هذه مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من الفصل 89 من هذا الامر .

(3) كل الصفقات الاخرى التي تندرج مبالغها في الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(4) مشاريع الملاحق وملفات الختم النهائي والنزاعات المتعلقة بالصفقات التي تندرج مبالغها في الحدود المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الفصل .

(5) التقديرات الاولية للاشغال التي تنجز مباشرة بمبلغ يساوي او يقل عن ثلاثة ملايين دينار (3 000.000 د) .

ويقع عرض الصفقات المبرمة لتنفيذ المصاريف ذات الصيغة الجهوية التي تضبط نوعيتها بأمر مهما كان مبلغها على اللجنة الجهوية للصفقات .

الفصل 108 (جديد) - احدثت لدى كل من البلديات التي تساوي ميزانيتها او تفوق مبلغا بضبط بمقتضى امر عملا بالفقرة الثانية من الفصل 13 من القانون الاساسي المشار اليه اعلاه عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 لجنة بلدية للصفقات يرأسها رئيس البلدية او من يمثله وتتركب من الاعضاء الاتي ذكرهم :

- الكاتب العام للبلدية
- مراقب مصاريف البلدية
- ممثل عن الادارة الجهوية لوزارة التجهيز والاسكان
- المسؤول عن المصالح المالية بالبلدية
- قابض المالية محتسب البلدية
وتضم اللجنة البلدية للصفقات المحدثة لدى بلدية تونس بالاضافة الى الاعضاء المذكورين اعلاه :

- ممثلين عن وزير الاقتصاد والمالية
- ممثلا عن محافظ البنك المركزي
ويحضر ممثل عن المصلحة المعنية مناقشات اللجنة .

وتبقى قائمة اللجان البلدية للصفقات التي سبق أن احدثت قبل صدور الامر عدد 280 لسنة 1989 المؤرخ في 10 فيفري 1989 المتعلق بضبط شروط تطبيق الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الاساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية .

الفصل 109 (جديد) - تعرض على الراي المسبق للجنة البلدية للصفقات :

(1) تقارير من العروض المتعلقة بالعروض التي يساوي معدل مبالغها او يقل عن :

- مليون دينار (1.000.000 د) بالنسبة لصفقات الاشغال .
- مائتي الف دينار (200.000 د) بالنسبة لصفقات النقل والتزويد بمواد وخدمات .

- خمسة وعشرين الف دينار (25.000 د) بالنسبة لصفقات الدراسات .

(2) الصفقات المبرمة على اساس تقارير فحص العروض هذه مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من الفصل 89 من هذا الامر .

(3) كل الصفقات الاخرى التي تندرج مبالغها في مستوى الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(4) مشاريع الملاحق وملفات الختم النهائي والنزاعات المتعلقة بالصفقات التي تندرج مبالغها في الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(5) التقديرات الاولية للاشغال التي تنجز مباشرة لفائدة البلديات المذكورة والتي يساوي مبلغها او يقل عن مليون دينار (1 000.000 د) .

على أن اللجنة البلدية للصفقات لبلدية تونس تمارس بخصوص الصفقات التي تبرمها لفائدتها نفس المشمولات وحسب نفس حدود الصلاحيات التي تمارسها اللجنة الوزارية للصفقات .

الفصل 2 - الوزير الاول والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في 30 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

(1) تقارير فحص العروض المتعلقة بعروض يفوق معدل مبالغها :
- خمسة ملايين دينار (5 000.000 د) بالنسبة لصفقات الاشغال .
- مليوني دينار (2 000.000 د) بالنسبة لصفقات النقل والتزويد بمواد وخدمات .
- مائتي الف دينار (200.000 د) بالنسبة لصفقات الدراسات .

(2) الصفقات المبرمة على اساس تقارير فحص العروض مع اعتبار احكام الفقرة الثانية من الفصل 89 من هذا الامر .

(3) كل الصفقات الاخرى التي تندرج مبالغها في مستوى الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(4) مشاريع الملاحق المدخلة على الصفقات وملفات عمليات الختم النهائي والنزاعات المتعلقة بالصفقات التي تندرج مبالغها في الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(5) التقديرات الاولية للاشغال التي تنجز مباشرة والتي يفوق مبلغها خمسة ملايين دينار (5 000.000 د) .

الفصل 102 (جديد) - تعرض على الري المسبق للجنة الوزارية للصفقات مع مراعاة احكام الفصل 109 من هذا الامر :

(1) تقارير فحص العروض المتعلقة بعروض يساوي معدل مبالغها او يقل عن :

- خمسة ملايين دينار (5 000.000 د) بالنسبة لصفقات النقل والتزويد بمواد وخدمات .
- مليوني دينار (2 000.000 د) بالنسبة لصفقات النقل والتزويد بمواد وخدمات .

- مائتي الف دينار (200.000 د) بالنسبة لصفقات الدراسات .

(2) الصفقات المبرمة على اساس تقارير فحص العروض مع اعتبار احكام الفقرة الثانية من الفصل 89 من هذا الامر .

(3) كل الصفقات الاخرى التي تندرج مبالغها في مستوى الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(4) مشاريع الملاحق المدخلة على الصفقات وملفات عمليات الختم النهائي والنزاعات المتعلقة بالصفقات التي تندرج مبالغها في الحدود المذكورة بالفقرة الاولى من هذا الفصل .

(5) التقديرات الاولية للاشغال التي تنجز مباشرة والتي يساوي مبلغها او يقل عن خمسة ملايين دينار (5 000.000 د) .

الفصل 105 (جديد) - بالنسبة للصفقات التي تخص الاشغال المتعلقة بالبنائات المدنية والتي يساوي مبلغها او يقل عن خمسة ملايين دينار (5 000.000 د) والموكل انجازها الى وزارة التجهيز والاسكان بمقتضى الترتيب الجاري بها العمل او البناءات التي تعهدت بانجازها بصفتها صاحب المشروع المفوض فترجع بالنظر للجنة الوزارية للصفقات المحدثة لدى هذه الوزارة وكذلك مشاريع الملاحق وعمليات الختم النهائي والنزاعات المتعلقة بهذه الصفقات .

ويحضر ممثل عن المصلحة المنتفعة مناقشات هاته اللجنة فيما يخص المشروع الذي يهم الوزارة المعنية .

الفصل 105 (مكرر) - بالنسبة للصفقات التي تخص الاشغال المتعلقة بالبنائات المدنية والتي يساوي مبلغها او يقل عن ثلاثة ملايين دينار (3 000.000 د) والموكل انجازها الى وزارة التجهيز والاسكان بمقتضى الترتيب الجاري بها العمل او البناءات التي تعهدت بانجازها بصفتها صاحب المشروع المفوض فترجع بالنظر للجنة الجهوية للصفقات وكذلك مشاريع الملاحق وعمليات الختم النهائي والنزاعات المتعلقة بهذه الصفقات .

ويحضر ممثل عن المصلحة المنتفعة مناقشات هاته اللجنة فيما يخص المشروع الذي يهم الوزارة المعنية .

الفصل 107 (جديد) - تعرض على الراي المسبق للجنة الجهوية للصفقات مع مراعاة احكام الفصل 109 من هذا الامر :

(1) تقارير فحص العروض المتعلقة بعروض يساوي معدل مبالغها او يقل عن :

- ثلاثة ملايين دينار (3 000.000 د) بالنسبة لصفقات الاشغال .
- خمسمائة الف دينار (500.000 د) بالنسبة لصفقات النقل والتزويد بمواد وخدمات .

- مائة الف دينار (100.000 د) بالنسبة لصفقات الدراسات .

وزارة الدفاع الوطني

مناظرة

عدد 380 لسنة 1972 المؤرخ في 6 ديسمبر 1972 ، مناظرة حسب الشهادت لانتداب مترشح مجاز في الحقوق قانون عام تونسي ومترشح متحصل على شهادة الدراسات العليا في التجارة من المعهد الاعلى للتجارة برتبة ملازم مباشر .

الفصل 2 - يتعين على كل مترشح توجيه ملف ترشحه الى وزارة الدفاع الوطني (ادارة الافراد والتكوين) باب منارة تونس متضمنا للوثائق التالية :

- مطلب ترشح محرر على ورق عادي باسم السيد وزير الدفاع الوطني .
 - نسخة من بطاقة التعريف القومية .
 - مضمون من دفاتر الحالة المدنية لم يمض على تاريخ تسليمه اكثر من ثلاثة اشهر في تاريخ اجراء المناظرة .
 - بطاقة عدد 3 لم يمض على تاريخ تسليمها اكثر من ثلاثة اشهر في تاريخ اجراء المناظرة .
 - نسخة مشهود بصحتها من الشهادة .
- الفصل 3 - يختم سجل الترشيحات يوم 2 ماي 1990 .

تونس في 28 مارس 1990 .

وزير الدفاع الوطني
عبد الله القلال

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي

قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة حسب الشهادت لانتداب مترشح مجاز في الحقوق قانون عام تونسي ومترشح متحصل على شهادة الدراسات العليا في التجارة من المعهد الاعلى للتجارة برتبة ملازم مباشر .

ان وزير الدفاع الوطني ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 20 لسنة 1967 المؤرخ في 31 ماي 1967 والمتعلق بضبط القانون الاساسي العام للعسكريين وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 380 لسنة 1972 المؤرخ في 6 ديسمبر 1972 والمتعلق بضبط القانون الاساسي الخاص بالعسكريين وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته وخاصة الفصل 4 الفقرة 5 ب منه .

قصر ما يلي :

الفصل الاول - تفتح بوزارة الدفاع الوطني يوم 16 ماي 1990 والايام الموالية عملا باحكام الفصل 4 الفقرة 5 ب منه من الامر المشار اليه اعلاه

وزارة الداخلية

منحة استمرا

وعلى الامر عدد 1264 لسنة 1980 المؤرخ في 30 سبتمبر 1980 المتعلق بالقانون الاساسي للصيدلة الاستشفائيين الجامعيين وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 1244 لسنة 1984 المؤرخ في 20 اكتوبر 1984 المتعلق بتنظيم وزارة الداخلية وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته وخاصة الامر عدد 193 لسنة 1988 المؤرخ في 16 فيفري 1988 .

وعلى الامر عدد 2118 لسنة 1988 المؤرخ في 29 ديسمبر 1988 المتعلق بضبط مقادير منحة الاستمرار لاعوان السلك الطبي والموازي للطبي العاملين كامل الوقت وعلى راي وزير الاقتصاد والمالية .
وعلى راي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - ينسحب الانتفاع بمنحة الاستمرار المحدثة بالامر عدد 2118 لسنة 1988 المؤرخ في 29 ديسمبر 1988 لفائدة اعوان السلك الطبي والموازي للطبي العاملين كامل الوقت بوزارة الصحة العمومية وذلك على نظرائهم الذين هم في حالة الحاق لدى وزارة الداخلية .

الفصل 2 - تصرف هذه المنحة لفائدة اعوان السلك الطبي والموازي للطبي العاملين كامل الوقت الذين هم في حالة الحاق لدى وزارة الداخلية بنفس المقادير وحسب نفس الشروط المنصوص عليها بالفصول الاول والثالث والرابع من الامر المذكور اعلاه .

الفصل 3 - وزير الداخلية والاقتصاد والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

امر عدد 540 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بسحب الانتفاع بمنحة الاستمرار المحدثة بالامر عدد 2118 لسنة 1988 المؤرخ في 29 ديسمبر 1988 لفائدة اعوان السلك الطبي والموازي للطبي العاملين كامل الوقت بوزارة الصحة العمومية على نظرائهم في حالة الحاق لدى وزارة الداخلية .

ان رئيس الجمهورية ،

وباقتراح من وزير الداخلية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 245 لسنة 1976 المؤرخ في 17 مارس 1976 المتعلق بالقانون الاساسي للمترشحين الداخليين والمقيمين وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 360 لسنة 1977 المؤرخ في 16 افريل 1977 المتعلق بالقانون الاساسي بسلك صيدلة المستشفيات وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 643 لسنة 1977 المؤرخ في 5 اوت 1977 المتعلق بالقانون الاساسي لاعوان السلك الطبي الاستشفائي الصحي وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 732 لسنة 1977 المؤرخ في 9 سبتمبر 1977 المتعلق بالقانون الاساسي لاعوان السلك الطبي الاستشفائي الجامعي وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 754 لسنة 1977 المؤرخ في 19 سبتمبر 1977 المتعلق بالقانون الاساسي لجراحي الاسنان بالمستشفيات وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

وعلى الامر عدد 1255 لسنة 1980 المؤرخ في 30 سبتمبر 1980 المتعلق بالقانون الاساسي لاطباء الاسنان الاستشفائيين الجامعيين وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته .

معجون الطماطم

امر عدد 541 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتخفيض المعاليم الديوانية وتوقيف الاداء على القيمة المضافة عند توريد معجون الطماطم .

ان رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على مجلة الديوانة وخاصة على الفصل 8 منها .

وعلى القانون عدد 45 لسنة 1973 المؤرخ في 23 جويلية 1973 المتعلق باجراء العمل بتعريف جديدة للمعاليم الديوانية عند التوريد والتصدير وعلى جميع النصوص التي تقحته او تمته .

وعلى القانون عدد 83 لسنة 1987 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987 المتعلق بقانون المالية لسنة 1988 وخاصة على الفصل 57 منه .

وعلى القانون عدد 61 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق باحدات مجلة الاداء على القيمة المضافة وخاصة الفصل 8 منها .

وعلى القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989 وخاصة على الفصل 59 منه .

وعلى رأي وزيرى الاقتصاد والمالية والفلاحة .

وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - تخفض نسبة المعاليم الديوانية الموظفة عند توريد معجون الطماطم المدرج تحت عدد 02 - 20 ب 4 من تعريف المعاليم الديوانية الى 17 بالمائة حسب ادنى تعريفه وذلك في حدود حصة جمالية تبلغ سبعة الاف واربع مائة (7400) طنا .

الفصل 2 - يوقف الاداء على القيمة المضافة الموظف على كمية معجون الطماطم المنصوص عليها بالفصل الاول اعلاه .

الفصل 3 - تنطبق تدابير هذا الامر على الكميات الموردة بين غرة جويلية 1988 و 31 ديسمبر 1989 .

الفصل 4 - وزيراً الاقتصاد والمالية والفلاحة مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

الاداء على القيمة المضافة

امر عدد 542 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتوقيف الاداء على القيمة المضافة عند توريد الافراخ التي سنها يوم واحد المعدة لاعطاء الدواجن المنتجة وبيض الدجاج المعد للتزويد .

ان رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على مجلة الاداء على القيمة المضافة الصادرة بالقانون عدد 61 المؤرخ في 2 جوان 1988 وخاصة على الفصل 8 منها .

وعلى القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1989 وخاصة الفصل 59 منه .

وعلى الامر عدد 219 لسنة 1989 المؤرخ في 25 جانفي 1989 المتعلق بتوقيف العلوم على الانتاج وعلى الاداء على القيمة المضافة عند توريد الافراخ التي سنها يوم واحد المعدة لاعطاء الدواجن المنتجة وبيض الدجاج المعد للتزويد .

وعلى رأي وزيرى الاقتصاد والمالية والفلاحة .

وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - يوقف استخلاص الاداء على القيمة المضافة المستوجب عند توريد المنتجات المدرجة بالجدول التالي :

عدد التعريف
الديوانية

بيان المنتجات

م 05 - 101 الطيور الحية الداجنة :
أ - الافراخ وصغار الطيور الاخرى التي سنها يوم واحد المخصصة لاعطاء دواجن منتجة
م 05 - 104 بيض الطيور ومحات البيض الطرية المصبرة او المجففة المزوجة بالسكر او غير المزوجة :
أ - البيض المعد للتزويد

الفصل 2 - يمنح التوقيف المشار اليه بالفصل الاول اعلاه عند الاستظهار بالفاتورات الحاملة لتأشير المدير العام للانتاج الحيواني بوزارة الفلاحة .

الفصل 3 - تنطبق تدابير هذا الامر على الواردات التي يتم القيام بها بين غرة جانفي 1989 و 31 ديسمبر 1989 .

الفصل 4 - وزيراً الاقتصاد والمالية والفلاحة مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

مناظرات

قرار من وزير الاقتصاد والمالية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرتين بالمواد احدهما خارجية والاخرى داخلية لانتداب متقدين للشؤون الاقتصادية .

ان وزير الاقتصاد والمالية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 103 لسنة 1987 المؤرخ في 24 جانفي 1987 المتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بسلك اعوان الشؤون الاقتصادية .

وعلى القرار المؤرخ في 9 اكتوبر 1987 المتعلق بضبط نظام وبرنامج المناظرتين الخارجية والداخلية بالمواد لانتداب متقدين للشؤون الاقتصادية .

قرر ما يأتي :

الفصل الاول - تفتح بوزارة الاقتصاد والمالية يوم 18 جوان 1990 والايام الموالية مناظرتان بالمواد احدهما خارجية والاخرى داخلية لانتداب متقدين للشؤون الاقتصادية حسب الشروط المبسطة بالامر عدد 103 لسنة 1987 المؤرخ في 24 جانفي 1987 والقرار المؤرخ في 9 اكتوبر 1987 المشار اليهما اعلاه .

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المزمع تسديدها باثني عشر (12) خطة .

الفصل 3 - حدد تاريخ غلق قائمة الترسيب ليوم 18 ماي 1990 .

تونس في 28 مارس 1990 .

وزير الاقتصاد والمالية
محمد الغنوشي

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي

قرار من وزير الاقتصاد والمالية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرتين بالمواد احدهما خارجية والاخرى داخلية لانتداب مراقبين للشؤون الاقتصادية .

ان وزير الاقتصاد والمالية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

لسنة 1987 المؤرخ في 24 جانفي 1987 والقرار المؤرخ في 9 اكتوبر 1987 المشار اليهما اعلاه .

- الفصل 2 - حدد عدد الخطط المزمع تسديدها باثني عشر (12) خطة .
الفصل 3 - حدد تاريخ غلق قائمة الترسيم ليوم 20 ماي 1990 .
تونس في 28 مارس 1990 .

وزير الاقتصاد والمالية
محمد الغنوشي

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي

وزارة الفلاحة

الفصل 3 مكرر (جديد) - يمكن احداث في المستوى القومي وحدات دراسات او انجاز مشاريع راجعة بالنظر الى وزارة الفلاحة في نطاق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تحدث وحدة الدراسات او انجاز المشاريع بامر .

يضبط قرار من وزير الفلاحة بالخصوص مركز المشروع ومرجع نظره الترابي ومدة انجازه ومهامه وتنظيمه .

يمكن اسناد احدى الخطط الوظيفية للادارة المركزية طبقا للتشريع الجاري به العمل للاعوان المنتمين الى وحدة دراسات او انجاز مشاريع والذين يجبرون على تغيير مكان سكنهم للاقامة طيلة مدة مهامهم على عين مكان المشروع وخارج التجمعات البلدية .

وبهذا العنوان يمكن لهم التمتع بالامتيازات المخولة لاحدى هذه الخطط الوظيفية طيلة مدة المشروع باستثناء احكام الفصل 6 من الامر المشار اليه اعلاه عدد 188 لسنة 1988 المؤرخ في 11 فيفري 1988 واحكام الامر عدد 461 لسنة 1988 المؤرخ في 25 مارس 1988 ويمكن ان تحمل هذه الامتيازات على الاعتمادات المخصصة للمشروع .

الفصل 2 - وزير الاقتصاد والمالية والفلاحة مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
تونس في 30 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

وزارة املاك الدولة

تسمية

بمقتضى امر عدد 561 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

سمي السيد مصطفى الغمراسني مراقب المصاريف العمومية مكلفا بأمورية ليشغل مهام مدير عام لاملاك الدولة بوزارة املاك الدولة .

وزارة التجهيز والاسكان

امتحانات مهنية

قرار من وزير التجهيز والاسكان مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بفتح امتحان مهني لترسيم الاعوان الوقتيين من الصنف « ب » ، في رتبة كاتب تصرف .

ان وزير التجهيز والاسكان ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 267 لسنة 1985 المؤرخ في 15 فيفري 1985 المتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالسلك الاداري المشترك للادارات العمومية .

وعلى الامر عدد 837 لسنة 1985 المؤرخ في 17 جوان 1985 المتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالاعوان الوقتيين للتابعين للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى القرار المؤرخ في 25 جانفي 1986 المتعلق بضبط نظام وبرنامج الامتحان المهني لترسيم الاعوان الوقتيين من الصنف « ب » ، في رتبة كاتب تصرف .

وزارة النقل

تسميات

بمقتضى قرارات من وزير النقل مؤرخة في 27 مارس 1990 .

سمي السيد رضا بوزربية عضوا بمجلس ادارة الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية بصفة متصرف ممثل للعملة وذلك خلفا للسيد محمود الزرقى .

سمي السيد علي العياشي عضوا بمجلس ادارة الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية بصفة متصرف ممثل للعملة وذلك خلفا للسيد العيد صيف الله .

وزارة المواصلات

قائمة الاعوان الذين ستقع ترقيةهم الى رتبة مراقب للبريد والبرق والهاتف بعنوان سنة 1987

علي القلال
علي بن حميدة
الطاهر بن علي الودرقي
محمد قدوم
علي الدلو
محمد الميموني
علي بن عمر بن محمد سالم
حسن بن الكيلاني
الزين المقراني
علي الصفاتني
نزيهة بن منصور

قائمة الاعوان الذين ستقع ترقيةهم الى رتبة مسير رئيس للمواصلات السلكية واللاسلكية بعنوان سنة 1988

حببية المكي
عائشة سعيدان
مسعودة لعدار
عبد الحي بن سالم
فاطمة القرقني
نبيهة مزعجة
فاطمة الزهرة نعيمة
كلثوم ماضي
فاطمة الرياني
عبد الرزاق بن يوسف الخياطية

وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية

امر عدد 543 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الامر عدد 685 لسنة 1981 المؤرخ في 19 ماي 1981 المتعلق بضبط مهام ومشمولات كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفافس ونظام الدراسات والامتحانات بها .

ان رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 74 لسنة 1975 المؤرخ في 14 نوفمبر 1975 المتعلق باحداث كلية العلوم والتقنية الاقتصادية بصفافس .

وعلى القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28 جويلية 1989 والمتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي .

وعلى الامر عدد 1117 المؤرخ في 31 ديسمبر 1977 المتعلق بتغيير تسمية بعض المؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية القومية .

وعلى الامر عدد 685 لسنة 1981 المؤرخ في 19 ماي 1981 المتعلق بضبط مهام ومشمولات كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفافس ونظام الامتحانات بها كما نفع بالامر عدد 4 لسنة 1983 المؤرخ في 5 جانفي 1983 والامر عدد 1367 لسنة 1984 المؤرخ في 17 نوفمبر 1984 .

وبإقتراح من وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .
وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - تلغى الفصول 8 و 10 و 13 و 14 و 23 من الامر المشار اليه اعلاه عدد 685 لسنة 1981 المؤرخ في 19 ماي 1981 وتعوض بالاحكام التالية :

الفصل 8 (جديد) - تدوم دراسات المرحلة الاولى من التكوين المختص في التصرف سنتين موزعتين على اربع سداسيات ، وتختتم بشهادة تقني سامي في احدى الشعب التالية :

التصرف التجاري

التصرف المالي

التصرف في الانتاج

الاعلامية في التصرف (واضع برامج)

التصرف في المحاسبة

التنظيم والتصرف في المواد البشرية

الفصل 10 (جديد) - تستغرق دراسات المرحلة الثانية من التكوين المختص سنتين موزعتين على اربع سداسيات وتختتم بالاستاذية المختصة في احدى الشعب التالية :

التصرف التجاري (علم التسويق)

التصرف المالي

التصرف في الانتاج

الاعلامية في التصرف (محلل)

التصرف في المحاسبة

التنظيم والتصرف في الموارد البشرية

الفصل 13 (جديد) - يسند ضارب لكل مادة ويكون نظام تقييم المواد سداسيا وهو يشتمل في كل واحدة منها على :

- مراقبة مستمرة للسداسي المعني بالامر وتحتوي على اختبارات تقييم ودراسة حالات وبحوث اخرى او اختبارات تقييم ودراسة حالات او بحوث اخرى .

- امتحان نهائي للسداسي .

الفصل 14 (جديد) - يتم بالنسبة لكل سداسي حساب عدد نهائي لكل مادة يكون على النحو التالي :

العدد النهائي : $أ \times (عدد المراقبة المستمرة) + ب \times (عدد الامتحان النهائي للسداسي) « أ » و « ب »$ هما ضاربا موازنة للمادة المذكورة يضبطهما في بداية كل سنة المجلس العلمي للكلية بعد اخذ رأي مديري الاقسام .
وفي كل الحالات ينبغي ان يكون الضارب « أ » مساويا على الاقل لنصف الضارب « ب » .

الفصل 23 (الجديد) - اذا لم يتوفر بعد امتحان التدارك شرط من شروط الانتقال من سنة الى سنة موالية المبينة بالفصلين 15 (الجديد) و 17 (الجديد) من الامر المشار اليه اعلاه عدد 685 لسنة 1981 المؤرخ في 19 ماي 1981 ، يسمح للطالب بالاستمرار طبقا للترتيب الجاري بها العمل .

الفصل 2 - يجري العمل بهذا الامر ابتداء من السنة الجامعية 1990 - 1991 .

الفصل 3 - وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

نظام أساسي خاص

امر عدد 545 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الامر عدد 269 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 المتعلق بتنقيح الامر عدد 110 لسنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 1973 المتعلق بالقانون الاساسي الخاص باعضاء هيئة التفقد البيداغوجي بوزارة التربية القومية .

ان رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 110 لسنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 1973 المتعلق بالقانون الاساسي الخاص باعضاء هيئة التفقد البيداغوجي بوزارة التربية القومية حسبما وقع تنقيحه بالامر عدد 269 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 .

وعلى رأي وزير الاقتصاد والمالية والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي .

وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - الغي الفصل 25 من الامر عدد 269 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 المشار اليه اعلاه وعوض كما يلي :

الفصل 25 (جديد) - ينتدب متفقدو التعليم الابتدائي حسب الشروط التالية :

أ - لغاية 90 ٪ من المناصب المزمع تسديدها عن طريق مناظرة حسب الاختبارات يقع تحديد تراتيبها بمقتضى قرار من وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ويشترك فيها :

- الاساتذة الذين تولوا خطة مدير مدرسة ترشيح معلمين او معلمات مدة سنتين على الاقل .

- الاساتذة الذين تولوا خطة مدير معهد للتعليم الثانوي العام مدة سنتين على الاقل .

- الاساتذة الذين تولوا خطة ناظر مدرسة ترشيح معلمين او معلمات مدة ثلاث سنوات على الاقل .

- الاساتذة الذين تولوا خطة ناظر مدرسة للتعليم الثانوي العام مدة ثلاث سنوات على الاقل .

- اساتذة مدرسة ترشيح معلمين او معلمات او اساتذة التعليم الثانوي الذين لهم على الاقل 9 سنوات اقدمية في التعليم منها 3 سنوات بمدرسة ترشيح .

- اساتذة التعليم الثانوي المرسمون والمحزونون على اجازة في علم النفس التربوي والذين لهم نشاط بيداغوجي مدة سنتين على الاقل .

- مرشدو التعليم الابتدائي الذين لهم اقدمية عامين على الاقل في رتبهم وانهاو بنجاح مرحلة تكوين في الارشاد البيداغوجي لمدة عامين بالمعهد الاعلى للتربية والتكوين المستمر .

- مرشدو التعليم الابتدائي الذين لهم على الأقل 4 سنوات اقدمية في تلك الصفة .

ب - لغاية 10 ٪ من المناصب المزمع تسديدها بالاختيار بعد الاطلاع على رأي لجنة استشارية يقع تحديد تركيبها بمقتضى قرار داخلي من وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من بين الاساتذة الذين تولوا خطة مدير مدرسة ترشيح معلمين او معلمات مدة 5 سنوات على الاقل ومرشدي التعليم الابتدائي الذين لهم على الاقل 10 سنوات اقدمية بتلك الصفة على ان يثبت هؤلاء الاعوان قيامهم ببحوث ونشرهم لانتاج علمي وبيداغوجي يعتبر كافيا . ويجب ان تتحصل مواضيع البحوث والانتاج على تركية وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .

الفصل 2 - وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

اعوان وقتيين

امر عدد 546 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتنقيح الامر عدد 270 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 ، المتعلق بكيفية انتداب وتاجير اعوان وقتيين بوزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
ان رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

وعلى الامر عدد 837 لسنة 1985 المؤرخ في 17 جوان 1985 والمتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالاعوان الوقتيين للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

تسمية

بمقتضى امر عدد 547 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 .

كلف السيد يوسف الرمادي أستاذ أول للتعليم الثانوي بمأمورية بوزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وذلك ابتداء من 8 ماي 1989 .

وزارة الصحة العمومية

مناظرة

قرار من وزير الصحة العمومية مؤرخ في 29 مارس 1990 يتعلق بتنظيم مناظرة انتداب اطباء المستشفيات .

إن وزير الصحة العمومية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 ، المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية وخاصة الفصل 2 منه .

وعلى الامر عدد 643 لسنة 1977 ، المؤرخ في 5 اوت 1977 ، المتعلق بالنظام الاساسي لاعوان السلك الطبي الاستشفائي الصحي ، كما تم تنقيحه بالامر عدد 97 لسنة 1981 ، المؤرخ في 24 جانفي 1981 .

وعلى الامر عدد 732 لسنة 1977 ، المؤرخ في 9 سبتمبر 1977 ، المتعلق بالنظام الاساسي لاعوان السلك الطبي الاستشفائي الجامعي وعلى كافة النصوص التي نقحت او تمته وخاصة الامر عدد 986 لسنة 1988 ، المؤرخ في 2 جوان 1988 .

وعلى الامر عدد 2117 لسنة 1988 ، المؤرخ في 29 ديسمبر 1988 ، المتعلق بترتيب مختلف اصناف المؤسسات الاستشفائية والصحية .

وعلى الامر عدد 296 لسنة 1989 ، المؤرخ في 15 فيفري 1989 ، الضابط للنظام الاساسي للسلك الطبي للمستشفيات وخاصة الفصل 10 منه .

وعلى القرار المؤرخ في 10 اوت 1989 ، المتعلق بتنظيم مناظرة انتداب اطباء المستشفيات .

قرر ما يأتي :

الفصل الأول - يقع تنظيم مناظرة انتداب اطباء المستشفيات المشار اليها بالفصل 10 من الامر المذكور اعلاه عدد 296 لسنة 1989 المؤرخ في 15 فيفري 1989 ، طبقا لاحكام هذا القرار .

الفصل 2 - تقترح المناظرة المشار اليها بالفصل الأول اعلاه ، في حدود عدد المراكز المزمع تسديدها :

- للأطباء الذين يشبون قضاء أربع سنوات اقدمية في رتبة مساعد استشفائي جامعي .

- للأطباء الاختصاصيين الأولين للصحة العمومية بدون شرط الاقدمية .

الفصل 3 - يضبط عدد المراكز المزمع تسديدها بالنسبة لكل اختصاص ولكل مؤسسة ومكان وتاريخ اجراء المناظرة وكذلك تاريخ غلق سجل الترشيحات بقرار من وزير الصحة العمومية ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

يحدد الاجل الفاصل بين تاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ بداية اجراء الإختبارات بشهرين على الأقل .

الفصل 4 - يتولى القيام بترتيب الترشيح المترشح نفسه أو وكيل مفوض عنه للغرض ، ويوقع المترشح أو وكيله في سجل الترشيحات ويقدم قبل غلق السجل :

- مطلباً في المشاركة في المناظرة .

- ترجمة ذاتية .

- ملفاً يحتوي على الوثائق المبينة للخدمات المقدمة في المنشآت الاستشفائية .

جميع الوثائق التي تمكن من تقييم القاب المترشح وأنشطته المهنية وشهاداته وأعماله ونشرياتة . يجب أن تكون هذه الوثائق ذات صبغة جامعية واد تسنانية بحتة .

- بالنسبة للأعمال والنشريات ، يطالب المترشح ، عند التسجيل ، بتقديم الاصل أو نسخة مطابقة للاصل و 15 نظيراً .

الفصل 5 - تشتمل المناظرة على :

- اختبار في تقديم الأعمال (ضارب 0.5) وفي تقييم الألقاب والأنشطة المهنية (ضارب 0.5) .

- اختبار تطبيقي (ضارب 1) .

يمكن أن تجرى الاختبارات بحضور كل شخص ينتمي الى السلك الطبي .
الفصل 6 - يتمثل الاختبار في تقديم الأعمال وتقييم الألقاب والأنشطة المهنية في عرض يقدمه المترشح لمدة 15 دقيقة تليه مناقشة مع اللجنة لمدة ساعة واحدة على أقصى تقدير .

يجب على اللجنة ، بالنسبة لتقدير الأعمال وتقييم الألقاب والأنشطة المهنية لكل مترشح ، أن تعين من بين أعضائها مقرر من الإختصاص أو من اختصاص مشابه له . يحرر كل مقرر تقريراً كتابياً يدون فيه ملاحظاته وتقديراته . يجب أن ترسل هذه التقارير في ظرف سري لكل الأعضاء الآخرين للجنة وكذلك لرئيسها 10 أيام على الأقل قبل بداية الاختبارات . وفي صورة امتناع عضو مقرر عن الحضور ، يقوم رئيس اللجنة بتعويضه طبقاً للشروط المحددة بالفصل 15 أسفله .

الفصل 7 - يشتمل الاختبار التطبيقي على دراسة حالة سريرية في الاختصاص يجب عليها المترشحون المعينون بالأمر كتابياً مع إخفاء الاسم .

يُدوم الاختبار ساعة واحدة على أقصى تقدير . يقع بالنسبة لكل اختصاص ، اختيار نفس الموضوع لكل المترشحين . ويتم هذا الاختيار عن طريق القرعة من بين المواضيع التي يقترحها أعضاء اللجنة .

يجب أن يوضع كل موضوع تم اقتراحه في ظرف مختوم لا يحتوي على أي علامة خارجية .

يتم اختيار المواضيع بالقرعة بحضور رئيس اللجنة وعضوين منها على الأقل .

يقع ايداع كل المواضيع لدى رئيس اللجنة .

الفصل 8 - يقع اعتبار جملة من مقاييس التقييم ، التي تعدها اللجنة مسبقاً ، وذلك في اسناد العدد لكل اختبار .

الفصل 9 - يقع ترتيب المترشحين لاجتياز الاختبار في تقديم الأعمال وتقييم الألقاب والأنشطة المهنية عن طريق القرعة .

الفصل 10 - يتعين على المترشح وجوباً ، عند تسجيل ترشحه ، تحديد الاختصاص الذي ينوي المشاركة به في المناظرة .

الفصل 11 - تنظر في صلوحية الترشيحات لجنة يعين أعضاؤها بمقرر من وزير الصحة العمومية .

الفصل 12 - يقع تكوين لجنة تتألف من رئيس وعشرة أعضاء مرسمين على الأقل و 5 أعضاء نواب بالنسبة لكل مجموعة في الاختصاصات المحددة لكل اختبار بمقرر من وزير الصحة العمومية .

يقع تعيين رئيس اللجنة والأعضاء المرسمين وكذلك الأعضاء النواب بقرار من الوزير الأول باقتراح من وزير الصحة العمومية . يعين الأعضاء المرسمين والأعضاء النواب ، بعد إجراء القرعة ، من بين الأساتذة والأطباء الأولين للمستشفيات والأساتذة المحاضرين المبرزين وأطباء المستشفيات الذين يثبتون أقدمية أربع سنوات على الأقل في الرتبة عند تاريخ إجراء المناظرة . يقع تنظيم القرعة من قبل وزارة الصحة العمومية بحضور ممثل عن الوزارة الأولى . تجرى هذه القرعة في جلسة عمومية وتدون نتائجها في محضر .

الفصل 13 - يجب على المترشح أن يحصل على معدل يساوي 20/12 على الأقل ليتم قبوله وذلك في حدود المراكز المفتوحة للمناظرة بالنسبة لكل اختصاص .

الفصل 14 - يسلم كل عضو في اللجنة للرئيس ، عند انتهاء كل اختبار في تقديم الأعمال وتقييم الألقاب والأنشطة المهنية ، ظرفاً مختوماً يتضمن العدد الذي أسنده للمترشح .

بعد رئيس اللجنة أثناء حصة الدواول النهائية كشفاً في الأعداد التي تحصل عليها المترشحون في كل اختبار . ويسجل المعدل العام بمحضر الدواول . ويجب أن يكون المحضر مرفوقاً بجميع الوثائق التي وقع استخدامها في هذه العمليات وخاصة منها المنصوص عليها بالفصلين 6 و 8 اعلاه .

وتعد اللجنة بالنسبة لكل اختصاص :

- قائمة عامة في كل المترشحين .

- قائمة في المترشحين الناخبين والواجب اقتراحهم للتسمية في رتبة طبيب المستشفيات في حدود عدد المراكز المفتوحة .

- قائمة انتظار تحتوي على أسماء المترشحين الآخرين الذين تحصلوا على معدل عام يساوي أو يفوق 20/12 .

ويتم ترتيب المترشحين في كل من القوائم السابقة الذكر حسب الجدارة .

وفي صورة تحصل مترشحين أو عدة مترشحين على نفس مجموع النقاط ، يتم الفصل بينهم في الترتيب على أساس عدد الاختبار التطبيقي . وفي حالة التساوي ، يؤخذ بعين الاعتبار العدد المسند في تقييم الألقاب والأنشطة المهنية .

ولا يمكن للجنة أن تقترح تسمية مترشحين يفوق عددهم عدد المراكز المزمع تسديدها كما يمكنها عدم تسديد كل المراكز .

يقع الاعلان عن نتائج المناظرة في جلسة عمومية مباشرة اثر انتهاء الدواول .

ويحتوي المحضر على اعداد المترشحين ونتائج المناظرة . ويتم امضاؤه من قبل الرئيس وأعضاء اللجنة الذين شاركوا في الدواول . ويكون المحضر مرفوقاً بتقرير من رئيس اللجنة حول ظروف إجراء المناظرة .

الفصل 15 - لا يمكن للجنة أن تعمل الا بحضور الرئيس وستة أعضاء على الأقل . في صورة امتناع الرئيس المعين عن الحضور ، يتولى أعضاء اللجنة انتخاب رئيس جديد من بينهم .

وفي صورة امتناع عضو أو عدة أعضاء للجنة عن الحضور ، في يوم إجراء الاختبار الأول من المناظرة ، يقع تعويضهم بصفة آلية بالأعضاء النائبين ، وذلك حسب ترتيبهم في القرعة .

يفقد العضوية في اللجنة كل عضو يمتنع عن الحضور في احدى حصص المناظرة .

تؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات . وفي صورة تعادل الأصوات يرجح صوت الرئيس .

الفصل 16 - يخضع رئيس وأعضاء اللجنة لواجب كتمان السرية فيما يتعلق بكافة عمليات المناظرة . ولا يمكن لهم في أية حال من الحالات أن يفشوا سر الدواول . وكل إخلال بهذا الواجب يعرض صاحبه للعقوبات القانونية .

الفصل 17 - يقع تعيين المترشحين الناخبين بالمراكز المفتوحة للمناظرة حسب اختيارهم وحسب ترتيبهم . يجب على المترشح الناجح في المناظرة أن يكون تحت كامل تصرف الادارة بغية تسميته وتعيين مقر عمله . ويعتبر كل من لا يلتحق بمركز العمل المعين له ، بعد مرور عشرة أيام على تنبيه بقي بدون جدوى ، رافضاً للتسمية ويشطب من قائمة المترشحين الناخبين في المناظرة .

الفصل 18 - يمكن لوزير الصحة العمومية ، في صورة عدم التحاق مترشح بمركز عمله حسب الشروط المحددة بالفصل 17 اعلاه ، أن يسدد المركز الذي بقي شاغراً ، حسب ترتيب قائمة الانتظار المنصوص عليها بالفصل 14 اعلاه ، وذلك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الاعلان عن النتائج .

الفصل 19 - الغي القرار المؤرخ في 10 أوت 1989 المشار اليه اعلاه . تونس في 29 مارس 1990 .

وزير الصحة العمومية
الدالي الجازي

اطلع عليه
الوزير الأول
حامد القروي

مناظرة

قرار من وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة العمومية مؤرخ في 30 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة لانتداب اساتذة محاضرين مبرزين في الطب بكلية الطب بتونس .

إن وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة العمومية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

وعلى الأمر عدد 732 لسنة 1977 المؤرخ في 9 سبتمبر 1977 المتعلق بضبط القانون الأساسي للسلك الطبي الاستشفائي الجامعي وعلى جميع النصوص التي امتته أو نفتحه .

وعلى القرار المؤرخ في 27 سبتمبر 1983 المتعلق بتنظيم مناظرة للتبريز الاستشفائي الجامعي في الطب بكليات الطب والمنفتح بالقرار المؤرخ في 12 ماي 1987 .

وعلى القرار المؤرخ في 10 أوت 1989 المتعلق بفتح مناظرة للتبريز الاستشفائي الجامعي في الطب بكليات الطب للبلاد التونسية كما وقع تنقيحه بالقرار المؤرخ في 10 أكتوبر 1989 .

وعلى القرار المؤرخ في 5 جانفي 1990 المتعلق بإلغاء مناظرة التبريز الاستشفائي الجامعي في الطب اختصاص جراحة عامة بكلية الطب بتونس .
وعلى رأي وزير الدفاع الوطني .

قررا ما يأتي :

الفصل الأول - تفتح مناظرة حسب المواد بتونس يوم 14 ماي 1990 والأيام الموالية لانتداب أساتذة محاضرين مبرزين في الطب بكلية الطب بتونس .

الفصل 2 - تفتح هذه المناظرة في الاختصاص وباعتبار عدد الخطط وبالنسبة للأقسام الاستشفائية الجامعية حسب البيانات التالية :

العلوم الكلينيكية :

- الجراحة العامة : خطة واحدة : مستشفى الحبيب ثامر
خطة واحدة : مستشفى المرسى

الفصل 3 - تفتح هذه المناظرة كذلك بالنسبة لحاجيات المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس في الإختصاص وباعتبار عدد الخطط المبينة أسفله :

- الجراحة العامة : خطة واحدة .

الفصل 4 - يفتح سجل الترشيحات بوزارة الصحة العمومية ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويغلق هذا السجل يوم 24 أفريل 1990 .

تونس في 30 مارس 1990 .

اطلع عليه
الوزير الأول
حامد القروي

وزير التربية والتعليم
العالي والبحث العلمي
محمد الشرفي

وزير الصحة العمومية
الدالي الجزاي

وزارة الشؤون الاجتماعية

اشتراكات الصيادين

امر عدد 548 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بضبط اساليب احتساب اشتراكات الصيادين البحريين المستقلين وصغار المجهزين وتوزيع نسبة الاشتراك بين أنظمة الضمان الاجتماعي .

إن رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 والمتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي وعلى جميع النصوص التي تقهته أو تمته وخاصة القانون عدد 5 لسنة 1981 المؤرخ في 12 فيفري 1981 .

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتأسيس نظام جرايات العجز والشيخوخة والباقيين على قيد الحياة بعد وفاة المنتفع بجراية في القطاع غير الفلاحي .

وعلى القانون عدد 6 لسنة 1981 المؤرخ في 12 فيفري 1981 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي كما تم تنقيحه واتمامه بالقانون عدد 73 لسنة 1989 المؤرخ في 2 سبتمبر 1989 وخاصة الفصولين 89 و 90 منه .

وبإقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية .

وعلى رأي وزير الاقتصاد والمالية .

وعلى رأي المحكمة الإدارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - تحدد قاعدة الاشتراكات المنصوص عليها بالفصل 89 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 6 لسنة 1981 المؤرخ في 12 فيفري 1981 بالنسبة للصيادين البحريين المستقلين وصغار المجهزين المنصوص عليهم بالقانون المذكور وذلك على أساس الأجر الأدنى الفلاحي المضمون المقابل لفترة شغل تساوي 75 يوما في الثلاثية .

الفصل 2 - توزع نسبة الاشتراكات المنصوص عليها بالفصل 80 من القانون عدد 6 لسنة 1981 المؤرخ في 12 فيفري 1981 المشار اليه اعلاه بين أنظمة الضمان الاجتماعي على النحو التالي :

- 7,5٪ بعنوان نظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة .

- 4,5٪ بعنوان نظام المنح العائلية .

- 3٪ بعنوان نظام التأمينات الاجتماعية .

الفصل 3 - تدفع الاشتراكات عن كل ثلاثة أشهر الى الصندوق القومي للضمان الاجتماعي وذلك في أجل أقصاه اليوم الخامس عشر من الشهر الموالي للثلاثة الأشهر المعنية بالأمر . وينبغي أن تكون مرفوقة بتصريح بالأجور يتضمن خاصة أسماء الأجراء المنخرطين وأرقام تسجيلهم واختصاصهم وكذلك الأجور المسلمة خلال الثلاثية .

الفصل 4 - وزير الشؤون الاجتماعية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

امر عدد 549 لسنة 1990 مؤرخ في 27 مارس 1990 يتعلق بتحديد تاريخ المطالبة بدفع القسط الثالث من مساهمات المؤجرين في الضمان الاجتماعي المرتبطة بادماج المنح التكميلية الوقتية .

إن رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي وعلى جميع النصوص التي تقهته أو تمته .

وعلى القانون عدد 106 لسنة 1986 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1987 وخاصة فصليه 49 و 50 .

وعلى الأمر عدد 437 لسنة 1981 المؤرخ في 7 أفريل 1981 المتعلق باحداث منحة اضافية مؤقتة في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل .

وعلى الأمر عدد 501 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982 المتعلق بالترفيغ في الأجر الأدنى المضمون لختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية والخاضعة لمجلة الشغل .

وعلى الأمر عدد 503 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982 المتعلق بالترفيغ او احداث منحة النقل في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل .

وعلى رأي وزير الاقتصاد والمالية .

وبإقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية .

وعلى رأي المحكمة الإدارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - تقع المطالبة بتسديد كامل المساهمات على كاهل المؤجر والناجمة عن ادماج عناصر الأجر المذكورة بالفصل 49 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 106 لسنة 1986 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 ، في قاعدة حساب اشتراكات الضمان الاجتماعي ، ابتداء من غرة أفريل 1990 .

الفصل 2 - وزير الاقتصاد والمالية والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في 27 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

طب الشغل

امر عدد 555 لسنة 1990 مؤرخ في 30 مارس 1990 ، يتعلق بالحقاق ادارة طب الشغل والامراض المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية .

إن رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على مجلة الشغل الصادرة بمقتضى القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966 وخاصة على الفصول 61 و 153 الى 156 و 289 و 292 منها .

وعلى القرار المؤرخ في 27 سبتمبر 1985 المتعلق بضبط نظام وبرنامج المناظرتين الداخلية والخارجية بالمواد لانتداب متفقدى الشغل .
وعلى رأي وزير الاقتصاد والمالية .

قرر ما يأتي :

الفصل الاول - تفتح بوزارة الشؤون الاجتماعية مناظرتان بالمواد احدهما خارجية والاخرى داخلية لانتداب 54 متفقد للشغل .

الفصل 2 - تجرى مواد المناظرتين المشار اليهما اعلاه يوم 8 جوان 1990 والايام الموالية بتونس .

الفصل 3 - تختم قائمة تسجيل المترشحين يوم 8 ماي 1990 .
تونس في 28 مارس 1990 .

وزير الشؤون الاجتماعية
منصر الرويسي

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرتين بالمواد احدهما خارجية والاخرى داخلية لانتداب متصرفين للشؤون الاجتماعية .

ان وزير الشؤون الاجتماعية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 893 لسنة 1974 المؤرخ في 2 اكتوبر 1974 المتعلق بضبط القانون الاساسي الخاص بموظفي العمل الاجتماعي .

وعلى القرار المؤرخ في 9 اكتوبر 1987 المتعلق بضبط نظام وبرنامج المناظرتين الخارجية والداخلية بالمواد لانتداب متصرفين للشؤون الاجتماعية .

قرر ما يأتي :

الفصل الاول - تفتح بوزارة الشؤون الاجتماعية مناظرتان بالمواد احدهما خارجية والاخرى داخلية لانتداب ثلاثة وعشرون (23) متصرفا للشؤون الاجتماعية .

الفصل 2 - تجرى مواد المناظرتين المشار اليهما اعلاه يوم 1 جوان 1990 والايام الموالية بتونس .

الفصل 3 - تختم قائمة تسجيل المترشحين يوم 30 افريل 1990 .
تونس في 28 مارس 1990 .

وزير الشؤون الاجتماعية
منصر الرويسي

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالمواد لانتداب مرشدين اجتماعيين .

ان وزير الشؤون الاجتماعية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 893 لسنة 1974 المؤرخ في 2 اكتوبر 1974 المتعلق بضبط القانون الاساسي الخاص بموظفي العمل الاجتماعي .

وعلى القرار المؤرخ في 9 اكتوبر 1987 المتعلق بضبط نظام وبرنامج المناظرتين الداخلية والخارجية بالمواد لانتداب مرشدين اجتماعيين .

قرر ما يأتي :

الفصل الاول - تفتح بوزارة الشؤون الاجتماعية مناظرة داخلية بالمواد لانتداب 29 مرشدا اجتماعيا .

الفصل 2 - تجرى مواد المناظرة المشار اليها اعلاه يوم 5 جوان 1990 والايام الموالية بتونس .

الفصل 3 - تختم قائمة تسجيل المترشحين يوم 5 ماي 1990 .
تونس في 28 مارس 1990 .

وزير الشؤون الاجتماعية
منصر الرويسي

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي

وعلى الامر عدد 793 لسنة 1981 المؤرخ في 9 جوان 1981 ، المتعلق بتنظيم مصالح الادارة المركزية لوزارة الصحة العمومية وخاصة على الفصل 18 منه .
وعلى الامر عدد 306 لسنة 1988 المؤرخ في 25 فيفري 1988 ، المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية .
وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - تلتحق ادارة طب الشغل والامراض المهنية التابعة لوزارة الصحة العمومية بوزارة الشؤون الاجتماعية .

الفصل 2 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر وخاصة احكام الفصل 18 من الامر المشار اليه اعلاه عدد 793 لسنة 1981 المؤرخ في 9 جوان 1981 والمتعلق بتنظيم مصالح الادارة المركزية لوزارة الصحة العمومية .

الفصل 3 - وزير الصحة العمومية والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
تونس في 30 مارس 1990 .

زين العابدين بن علي

تسميات

بمقتضى امر عدد 550 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيد سالم بن الشيخ ، بأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الاجتماعية ابتداء من 8 ماي 1989 .

بمقتضى امر عدد 551 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيد منصور هلال ، مساعد التعليم العالي ، بأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الاجتماعية ابتداء من 17 جويلية 1989 .

بمقتضى امر عدد 552 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيد مصطفى بالحارث الأستاذ المساعد للتعليم العالي بأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الاجتماعية ابتداء من 17 جويلية 1989 .

بمقتضى امر عدد 553 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيد عبد الرحمان جمور بأمورية للقيام بوظائف مدير الدراسات والتخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية ابتداء من 1 مارس 1989 .

بمقتضى امر عدد 554 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيدة حبيبة الماجري حرم الشيخ ، بأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الاجتماعية ابتداء من 15 ماي 1989 .

بمقتضى امر عدد 555 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيد محسن السنوسي بأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الاجتماعية ابتداء من 8 ماي 1989 .

بمقتضى امر عدد 556 لسنة 1990 مؤرخ في 22 مارس 1990 :

كلف السيد محمد صالح التريكي مهندس الاحصاء والدراسات الاقتصادية بأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الاجتماعية ابتداء من غرة جوان 1989 .

مناظرات

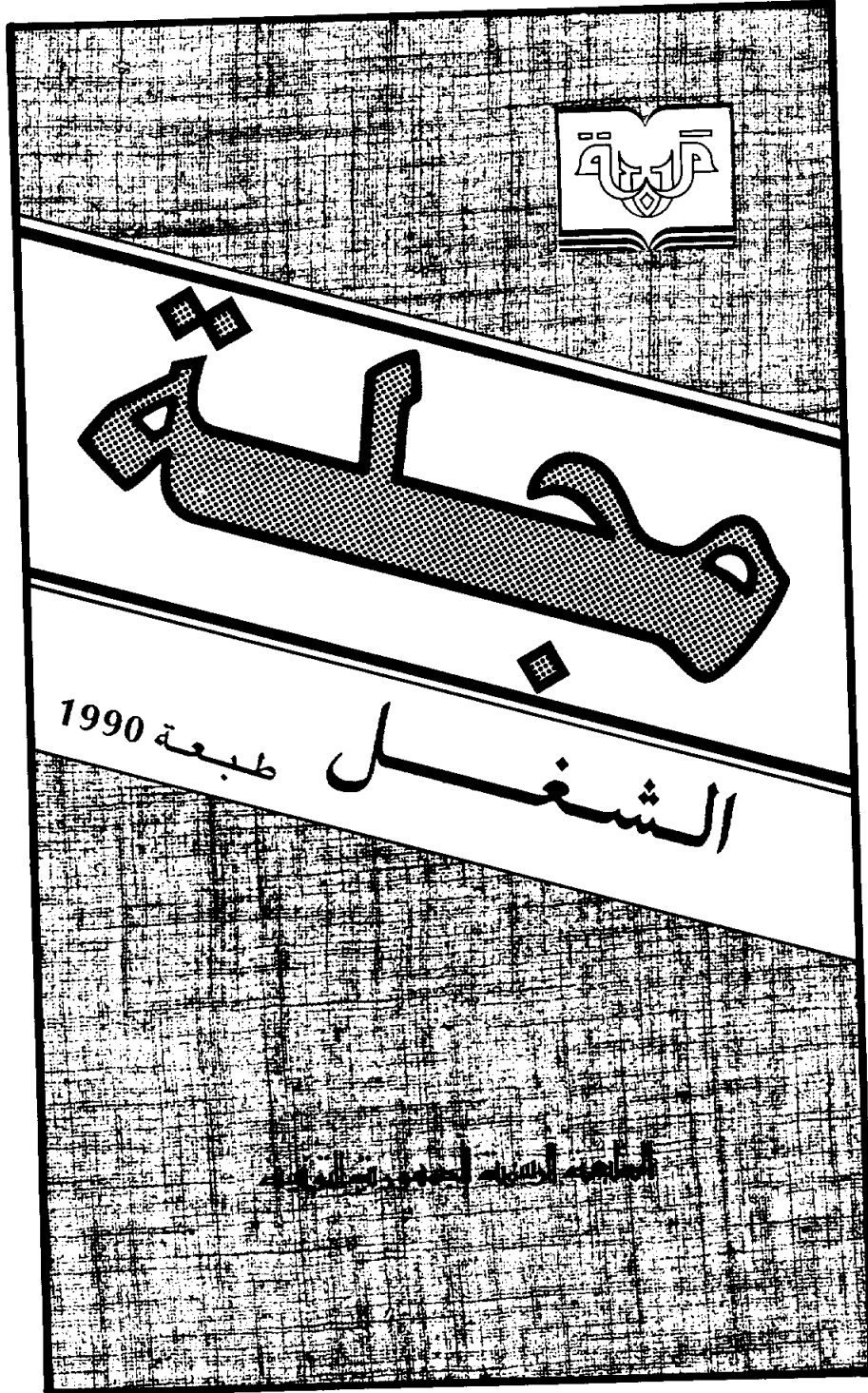
قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 28 مارس 1990 يتعلق بفتح مناظرة خارجية وداخلية بالمواد لانتداب متفقدى الشغل .

ان وزير الشؤون الاجتماعية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الامر عدد 13 لسنة 1973 المؤرخ في 8 جانفي 1973 المتعلق بضبط القانون الاساسي لموظفي تفقدية الشغل حسبما وقع تنقيحه بالامر عدد 1231 لسنة 1980 المؤرخ في 20 سبتمبر 1980 والامر عدد 1283 لسنة 1980 المؤرخ في 7 اكتوبر 1980 .

منشورات المطبعة الرسمية
للجمهورية التونسية



التمن : 3,500

الاشتراك بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لسنة 1990

يصدر مرتين في الأسبوع

معلوم الاشتراك بالدينار التونسي

البلدان	النشرة الأصلية		الترجمة		النشرة الأصلية وترجمتها	
	نقل عادي	عل متن الطائرة	نقل عادي	عل متن الطائرة	نقل عادي	عل متن الطائرة
تونس	20.000	-	25.000	-	35.000	-
المغرب العربي الكبير	20.000	43.000	25.000	48.500	35.000	59.000
افريقيا وأروبا	30.000	48.500	35.000	54.000	45.000	65.000
أمريكا وأسيا	30.000	74.000	35.000	81.500	45.000	140.500

السعر الفردي للرائد الرسمي بالنسبة للعام الجاري

ثمن النسخة الفرنسية
500 مليما

ثمن النسخة الأصلية
380 مليما

يتم الاشتراك

- اما بالاتصال بمقر المطبعة الرسمية بشارع فرحات حشاد رادس - الهاتف :
299.224/299.914

أو باحدى مكاتبها :

- تونس : نهج هانون عدد 1 الهاتف : 349 637
- سوسة : حي ص. ق. للتقاعد والحيطة الاجتماعية ، نهج الرباط - الهاتف : (03) 25 495
- صفاقس : حي ص. ق. للتقاعد والحيطة الاجتماعية ، سوق الزيتون ، طريق قرمدة كم 0.5 -
الهاتف : (04) 36 750

- أو بتسديد المبلغ المطلوب عينا أو عن طريق صك أو بتحويل بنكي باسم المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية في احدى الحسابات الجارية التالية :

تونس :

الحساب الجاري بالبريد (تونس) : 15 - 610
الشركة التونسية للبنك (تونس) : 57 608/8
البنك القومي التونسي (تونس) : 006 046\W
بنك الجنوب (الحرية) : 02 40 47 00 199/7
الإتحاد الدولي للبنوك (فرع 1) : 35 00 70 100/4
الشركة التونسية للبنك (مقرين) : 045 225 206/9
بنك تونس العربي الدولي (مقرين) : 52 30 00002/8
بنك الجنوب (رادس) : 09 40 47 00 103/9

صفاقس :

بنك تونس العربي الدولي : 44 30 00001/8

سوسة :

الشركة التونسية للبنك : 089 100 412/5